

المبدأ الثالث

الأبعاد الثلاثة

هذه الأبعاد الثلاثة هي البعد القومي العربي والبعد الاشتراكي والمرجعية الإسلامية، وهي تمثل الإطار المرجعي للبيان القومي، فالقومية العربية هي الوعاء الاجتماعي السياسي الرئيسي، موصولا بالبعد الاشتراكي كآلية اقتصادية ذات بُعد اجتماعي، في ظل مظلة المرجعية الإسلامية التي تضع البيان القومي في اتساق مع تاريخنا العربي الإسلامي، تقطع الطريق أمام التصورات العلمانية التي نرى أنها تضر بالمشروع القومي العربي.

البُعد القومي العربي:

إننا نرى أن أبلغ تعريف للعربي هو قول سيد الخلق محمد بن عبد الله (عليه الصلاة والسلام) في حديثه الشريف «أيها الناس، إن الرب واحد، والأب واحد، كلكم لآدم، وآدم من تراب، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي لسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»^{*}، صدق رسول (صلى الله عليه وسلم)، وبهذا فقد قضى الأمر الذي فيه تستفتيان.

فالعروبة إذًا هي لسان وثقافة، والأمة العربية هي الأمة التي لسانها عربي، ويجمع ما بين أفرادها اللغة والثقافة العربية، فالعرق لا يدخل في معايير التعريف القومي العربي بالنسبة إلى البيان القومي.

^{*} رواه ابن عساکر بسنده عن مالک الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن

الشعور بالانتماء القومي العربي: كل فرد منا لديه «مجتمعه الواقعي» الذي يتعامل ويتفاعل معه إيجابيًا وسلبيًا، حيث يعمل فيه بيدع ويفشل إلخ... في محيط «مجتمعه الواقعي» الذي له طاقة استيعاب محدودة جدًا من الأفراد.

لكن هذا لا يمنع من أن كل فرد له انتماء لمجتمع أكبر ينسب نفسه إليه، وينتمي إليه وجدانيًا وعاطفيًا ونفسيًا، وهو ما يسمى الانتماء القومي.

فلقد قال الدكتور «بينيدكت أندرسون» في كتابه «أمم مُتخيلة» «إن المجتمعات خيالية، فحتى أعضاء أصغر الأمم لن يكون لديهم الفرصة لمعرفة كل أعضائها، مقابلتهم أو حتى السماع منهم جميعًا، ولكن على الرغم من ذلك فهم في خيال عقول كل مواطن يعيشون كمجتمع موحد، فهي مجتمعات خيالية مُتصورة»⁽¹³⁾.

فمصطلح الأمة يعبر عن مجتمع «مُتصور» غير ملموس - ومن غير الواقعي أن يكون ملموسًا - يغذيه الكثير من الروابط المشتركة التي تسمح ببناء متين لتجمع أكبر من أي مجتمع ملموس، يُمثل مجتمعًا أكبر وبالتالي مجتمعًا أقوى، والمجتمع الأقوى هو الأوفر حظًا على الإمساك بزمام المستقبل، حيث تكون لدى هذا المجتمع قدرة أكبر على امتلاك القوة والموارد وبالتالي فرصة أكبر لتأمين مستقبل أفضل.

ومن هذا المنطلق فالقومية العربية يكمن معيار نجاحها في الوصول بكل فرد عربي لأن يشعر بأن انتماءه القومي الأصيل هو الانتماء العربي، فهذا هو وقود تحقيق الوحدة العربية.

وبالرغم من الضعف النسبي للشعور بالانتماء القومي العربي لأفراد الأمة العربية في الظرف التاريخي الراهن - وهذا بسبب انكفائهم على الشأن القطري الداخلي، أو ما هو دون ذلك كالشأن المذهبي أو الطائفي أو القبلي - فإن هذا الشعور قائم لعدة أسباب منها «أثر حركة التاريخ» و«التواصل الجغرافي» اللذان يتصدیان كالحصن المنيع لاقتلاع الشعور بالانتماء القومي العربي من داخل وجدان أفراد الأمة.

ومن أسباب ضعف الشعور بالانتماء القومي العربي: فقدان الأمل في قيام الوحدة العربية، في ظل ظرف تاريخي يتمزع فيه الجسد العربي ويتهدد منه وجود الأمة العربية نفسها، والأهم هو غياب جيل جديد من القوميين العرب الذين

يجددون في الفكر والخطاب السياسي القومي، وضعف قدرتهم على إحداث حراك سياسي في الاتجاه القومي العربي*، ونحن على يقين أنه في حالة توافر أي بارقة أمل وحدوي عربي، سيستعيد هذا الشعور بالانتماء القومي حيويته وغنّفوانه، وسيتجلى واضحًا للعيان، وهذا ليس استنتاجًا مبنياً على آمال قومية واهية، بل هو تدبر للعديد من الشواهد في واقعنا العربي، فبالرغم من كل التشويش السياسي والإعلامي فإنه حينما يشتد الهجوم على أي شعب عربي في أي قطر من أقطار الوطن العربي، تظهر الغصة في قلب أغلبية الجماهير العربية يصاحبها شعور بالإحباط، ويصّب الغضب الجرم على العدو المهاجم وعلى أنظمة الحكم العربية العاجزة، وهذا إن دل فهو يدل على أنه ما زال هناك شعور بالانتماء القومي العربي

فلما تم دك المسلمين في شينج يانج [٢٠٠٩م] شهدنا إحساسًا بالمرارة نظرًا للروابط الدينية، لكن حينما تم دك عرب العراق [٢٠٠٣م] فشهدنا كيف كان الجرح غائرًا، حيث إن الروابط أوثق فالرابط القومي والرابط الديني متلازمان في هذه الحالة، وكذا حينما دُبح المسلمون في بورما [٢٠١٢م] وإفريقيا الوسطى [٢٠١٤م] شهدنا الإحساس بالألم لكنه كان أقل حدة بكثير من ألم ذبح العرب في غزة [٢٠٠٩م] أو لبنان [٢٠٠٦م] بالقنابل الصهيونية، كما أن الجماهير العربية لم تحرك ساكنًا في حالة حصار كوريا الشمالية، أما العراق وفلسطين فشهدنا انتفاض الجماهير العربية تلاه غضب وإحباط، وهذا شاهد إثبات على شعور الجماهير العربية بالانتماء القومي العربي، إلا أن هذا الشعور خامل يحتاج إلى صحوة ليعاد بعث حيويته، كي تستفيق الجماهير على القومية العربية وتزيد إمكانية تحقيق تغيير ملموس على الأرض.

مقومات قيام دولة الوحدة: إن السعي لإنشاء دولة الوحدة التي تمتد بالتوازي مع امتداد الأمة العربية، له أسس ومقومات تُبنى على أساسه هذه الدولة المنشودة، وليست أماني مجردة، فتفاعلات حركة التاريخ والجغرافيا هي التي أوجدت هذا المقومات، والتي من الضروري توظيفها للدفع باتجاه قيام دولة الوحدة، وهذه المقومات هي:

* وبناء التنظيم القومي الذي يعبر عن وجود هذا الجيل الجديد من القوميين العرب هو السبب الوجودي لهذا الكتاب

وحدة اللغة، على أساس أن اللغة هي أداة التفاهم والتعبير عن الفكر، ووسيلة نقل الإبداع السياسي والثقافي والعلمي، وبالتالي تعد اللغة مقومًا أساسيًا من مقومات قيام دولة الوحدة التي تعبر عن وجود الأمة العربية، التي تجمع فيما بينها وحدة اللغة.

ولا يجوز بأي حال من الأحوال اعتبار اختلاف اللهجات القُطرية (كالعامية المصرية مثلا) من قُطر عربي لآخر اختلافًا في اللغة نفسها، مما يمس بوحدة اللغة على طول الوطن العربي وعرضه، وبالتالي يهدد اختلاف اللهجات هذا من تجانس دولة الوحدة العربية، ويعمل كذريعة لعدم واقعية قيام الوحدة العربية، فبداخل كل قُطر عربي لهجات متباينة قد تصل إلى حد الاختلاف، ولنأخذ مصر مثلا، فلهجة سكان الجنوب تختلف عن سكان الشمال كما تختلف عن لهجة سكان العاصمة، وإذا تم التدقيق في لهجات الجنوب المصري ذاته ستظهر تباينات في اللهجة، كما إذا تم التدقيق في لهجات الشمال المصري فستظهر أيضا تباينات، ولم تمنع تباينات اللهجة من تجانس كل هذه العناصر التي تمثل أقاليم الدولة المصرية كأجزاء لا تتجزأ منها، فإذا كانت اختلافات اللهجات لم تقف حائلا دون تجانس مختلف عناصر القُطر المصري، وترتب على ذلك عدم تهديدها وجود الدولة المصرية وتماسكها، فهذا يدعم وجهة النظر القائلة بأن اختلاف اللهجات على النطاق القومي العربي الأشمل لن يؤدي لعدم التجانس بين أقطار دولة الوحدة العربية، بل يعد ذلك دليلا على أن الوطن العربي به من وحدة اللغة ما يمهد الطريق لقيام وحدة فيما بين أقطاره.

التواصل الجغرافي، ويعد من مقومات قيام دولة الوحدة العربية وجود التواصل الجغرافي بين أقطارها، وذلك بالرغم من وجود الإسفين الإسرائيلي، الذي يحد من تواصل أقطار المشرق العربي وأقطار المغرب العربي، والذي هو حالة استثنائية زائلة بكل المقاييس التاريخية، وقد تكررت مثل هذه الظاهرة من قبل في التاريخ العربي كـ«مملكة بيت المقدس»، لكن تجاوزتها الأمة العربية كما ستتجاوز ظاهرة إسرائيل بعون الله، لأنها أمة قادرة على تحمل الصدمات، نظرًا لجذورها الحضارية العميقة.

التاريخ المشترك، انطلاقًا من أن الوطن العربي يجمعه تاريخ مشترك من كفاح الشعب العربي، كما يجمعه تاريخ من العيش المشترك، وفي حالة سرد الأحداث التاريخية لأي قُطر عربي سيظهر قُطر عربي آخر- أو أكثر- في هذه الأحداث، لدرجة أنه من المستحيل فصل تاريخ أي قُطر من الأقطار العربية منفردًا، تمامًا كما هو حال تشابك

التاريخ بين مدن كل قُطر عربي على حدة، ولا يجوز اعتبار المشاحنات ما بين قُطر عربي وآخر مدخلا لهدم القومية العربية، فأفراد الأسرة العربية الواحدة قد يتنازعون، دون أن يعني هذا عدم انتمائهم لها، وهي لا تعد أكثر من حالة مزاجية للنُخب الحاكمة في ظرف تاريخي معين، كالتدافع على الزعامة مثلاً أو اختلاف في الرؤى لا أكثر.

فإذا كانت هناك دول بلا عمق تاريخي تقريباً كالولايات المتحدة الأمريكية التي تضم أمة من المستوطنين- ومن ثم مهاجرين- من شتى بقاع الأرض، ولم يؤثر هذا في تماسكها النسبي كدولة، أو دول بينها تاريخ من العداء والصراع الدموي كدول أوروبا واستطاعت أن تنشئ اتحاداً فيما بينها، فكيف يكون تماسك دولة الوحدة العربية، التي تعبر عن أمة لها هذا القدر من الحياة المشتركة والنضال في عمق تاريخي يحسب بقرون طويلة.

وفي صياغة «بينيدكت أندرسون» بأن «أي أمة مجتمع مُتصور، لكنها تحديداً مجتمع يقع في الذاكرة، مجتمع له تاريخ متصور، وهي تتحدد بذكرتها التاريخية عن نفسها، ولا توجد أمة إلا ولها تاريخ قومي يحفظ في أذهان شعبها بذكرات مشتركة عن أعمالها، أبطالها وأشرارها، وأعدائها وحروبها، وهزائمها وانتصاراتها»^(٤).

وحدة الدين، فالارتباط الوثيق ما بين انتشار العروبة وانتشار الإسلام في الوطن العربي هو ما مهّد الطريق لوجود وحدة الدين فيه، حتى مع وجود طوائف عربية غير مسلمة، فعلى الرغم من أن هذه الطوائف لا تتبع «الإسلام- العقيدة» إلا أنها ودون أدنى شك تتبع «الإسلام- الحضارة»، بل وكانوا- ولا يزالون- طرفاً أصيلاً في بناء هذه الحضارة العربية الإسلامية، وفي ظلها أبدعوا في شتى المجالات، وانصهرت هذه الطوائف العربية غير المسلمة في بوتقة العروبة- اللغة والثقافة- فوعظ بها رجال دينهم، وأصبحوا جزءاً لا يتجزأ من نسيج الأمة العربية، وهذا كله يصب/ يثقل من مقومات قيام دولة الوحدة العربية، ويرسخ/ يزيد في تماسكها.

تحديات الحاضر وضرورات المستقبل، فالواقع وتحدياته أيضاً علينا كعرب الاختيار ما بين طريقين لا ثالث لهما، إما الهروب وإما المواجهة، فالتصدي للقوى المعادية يستدعي تعبئة شاملة لقوى الوطن العربي، فقوة الأمة المركبة هي الوحيدة القادرة على درء الأخطار، لكن هل سنعيب قوانا ونكون على قدر التحدي أم سيُعصف بنا لتقاعسنا؟ فالعراق تمزق وكنا ناظرين، وسوريا تُمزق ونحن مأخوذون، وليبيا واليمن، فالوطن العربي مُستباح بتشرذم أبنائه، وهذا الظرف التاريخي لا يقل خطورة عما واجهه أجدادنا من تحالف مغولي- صليبي، لكنهم فرضوا إرادتهم، انتصروا، فكانت هناك مصر القائدة، التي حشدت القوى وقهرت الأعداء، فلا مجال لمصر إلا أن تقوم بدورها، وتعمل على

تعبئة القوى المتاحة لصراع الوجود العربي، فمصر مرتبطة عضوياً بالوطن العربي، فهو عمقها الجيواستراتيجي، ومجالها الحيوي، بل هو حاضرها ومستقبلها، وبالنظر للطرف الراهن، عليها أن تكون دولة القومية العربية، التي تتوسع حدودها لتشمل كل حدود الوطن العربي، حيث تتوافر فيه كل عناصر النهوض - «الكثافة البشرية» و«الثروات والموارد الاقتصادية» و«المواقع الجغرافية الاستراتيجية» و«الثقل التاريخي والحضاري».

إن تحديات الواقع هي نفسها المدخل لضرورات المستقبل، فالأمة العربية كُتبت عليها إما الوحدة وإما الهلاك، فكل دولة عربية لها ميزة تتميز بها لكنها تكون منقوصة إذا تم الاعتماد الكلي عليها، ويصبح مصيرها التبيعة لقوى أكبر إما لحمايتها عسكرياً وإما لمساعدتها اقتصادياً أو كليهما، وفي أي من هذه الحالات ستفقد هذه الدولة العربية أو تلك استقلالها السياسي بتحويلها إلى تابع لهذه القوى، فالانعزال آفة والانكفاء بلاء، فهناك الدولة العربية التي تتميز بالثروة البشرية لكن تنقصها الموارد الاقتصادية، على العكس هذه الدولة العربية الأخرى التي بها الموارد الاقتصادية لكن تنقصها الثروة البشرية، وهناك تلك الدولة العربية التي تمتاز بالموقع الاستراتيجي وينقصها خصائص أخرى بالمقابل، والكثير من الأمثلة الأخرى التي تُحتم على الوطن العربي أن يوحد كل عناصره كي يكون كياناً مستقلاً وممسكاً بزمام مستقبله، فالدولة هي دولة الوحدة العربية لا غير.

ولا يعني هذا أن دولة الوحدة العربية ستحدث خلافاً في التوازن الديموغرافي، نتيجة لهجرة العرب من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية بالثروة، أو من الأقطار الأقل تطوراً إلى الأقطار الأكثر تطوراً، بالعكس فالذي نعتقد في حدوثه سيكون ماثلاً لنظرية الأواني المستطرقة، فكل قُطر عربي سيتشبع بما هو حقاً يحتاج إليه، فإذا كان هناك إقليم يحتاج إلى أيدي عاملة، سيذهب إليه ما يحتاجه فقط إلى حد التشبع لا الإفراط، ومن ثم ستحدث إعادة توازن ديموغرافي في الوطن العربي وليس خلافاً في هذا التوازن.

لماذا وحدة دستورية وليس كونفدرالية؟: إن البيان القومي لا يهدف إلى إقامة كونفدرالية عربية تضم الدول العربية، فالكونفدرالية تكون بين دول قائمة بذاتها لتحقيق لها غاية محددة، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو سياسية، وهذا لا يستقيم مع الدول العربية، فالتناحر بين السلطات الحاكمة كان وما زال هو البلاء التاريخي على الوطن العربي، وبهذا فالكونفدرالية لن تقضي على هذا البلاء بل ستعزز وجوده، حيث إنها ستعزز وجود تعدد السلطات السياسية في

الوطن العربي، ومن أجل القضاء على أي مدخل لاستمرار مثل هذا التناحر يجب توحيد السلطات السياسية لدولة الوحدة العربية في وحدة دستورية تقضي بوجود سلطة سياسية واحدة.

العرب أمة واحدة: إذا أمعنا النظر في مصر، لوجدناها نموذجًا مصغرًا للوطن العربي وتنوعه الإنساني، ففي أقصى جنوب مصر توجد عناصر نوبية وفي شمالها الغربي الذي به عناصر المغرب العربي بمؤثرات ليبية، مرورًا بمصر العليا والقبائل العربية فيها بمؤثرات شبه الجزيرة العربية، وصولًا بالشرق المصري الذي به عناصر بدو موصولة بدو فلسطين والأردن، وهذا التنوع الإنساني لم يؤثر سلبيًا على تماسك الدولة المصرية بل بالعكس فما بها من تجانس عزز من التماسك، وأعطى مزيدًا من المصادقية على فرضية تماسك دولة الوحدة العربية.

وبإلقاء نظرة على الوطن العربي، سنجد تنوعًا إنسانيًا فريدًا بلا شك، وخصوصية المكان لها بصمتها الخاصة بكل تأكيد، تتجلى في تباينات العادات والإبداعات الثقافية واللهجات المحلية والطقوس الاجتماعية، وتأخذ طابع التدرج، حدودها جبال زاغروس في الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب، وجبال طوروس في الشمال والصحراء الإفريقية في الجنوب، فمن مراكش حتى مرسى مطروح ومن أسوان إلى الخرطوم، ومن سيناء إلى حلب فالحسكة فالأحواز، ومن الكويت حتى المدينة المنورة مرورًا بمسقط وصنعاء، تنويجًا بمصر المركز الرابط الأكثر وحدة وتماسكًا، لا نجد حدودًا قومية تفصل بحدة ما بين جماعتين مختلفتين في اللغة والثقافة، بل تدريجيًا يعكس ضخامة الوطن العربي بقدر ما يعبر عن وجود أمة عربية واحدة، فالتدرج يظهر التنوع في الجماعة العربية الواحدة.

وهذا على عكس العرب والفرس التي تفصل بينهم جبال زاغروس، كفاصل حاد ما بين جماعتين من البشر تنتمي كل منهم إلى جماعة قومية معينة بمكونات حضارية وثقافية ولغوية مختلفة، ونفس الكلام ينطبق على العرب والترك التي تفصل جبال طوروس بينهم كجماعتين قوميتين مختلفتين، ونضيف أيضًا إسرائيل، ككيان قومي دخيل ينتمي حضاريًا للحضارة الغربية، ومنعزل لغويًا وثقافيًا في دولة/جيتو معادية.

لماذا تكون مصر العربية هي القُطر العاصمة لدولة الوحدة العربية؟: أولاً يجب أن نوضح مبدأ الانتخاب الطبيعي، وأنه نتاج العملية الدينامية، التي تقوم بتفضيل الكيان الاجتماعي السياسي «س»، الأكثر أهلية والأقدر، عبر مجموعة من المقومات التي تعبر عن قوته الكامنة ومدى قدرته على خلق أدوات الفعل والتأثير، التي تؤهله للقيادة والريادة على الكيانات المنافسة.

وبالتالي فهناك عوامل لهذه المقومات التي يمكن منها بناء القوة والقدرة، كـ«القوة البشرية»- تأثيرها الثقافي والفكري، طاقتها الإنتاجية وقدرتها العسكرية- و«الموقع الجغرافي الاستراتيجي» و«اللغة» و«الثقل الحضاري والتاريخي»، أما ترجمة القوة والقدرة في صورة أدوات الفعل والتأثير فهي تختلف من عصر لآخر، فكل عصر له أدواته، وتعريفه الخاص لها.

و«الانتخاب الطبيعي» الذي نقصده يتمخض من قيمنا الحضارية «العربية الإسلامية»، التي يكون فيها ناموس التدافع هو المحرك لعملية الانتخاب الطبيعي، هذا التدافع الذي ينبع من الحركة التنافسية التي تحتضن جميع الأطراف المتنافسة لكن مع إعادة ترتيب المواقع، وهذا مخالف للانتخاب الطبيعي المتمخض من سياق القيم الحضارية الغربية، التي تفضي إلى الصراع الدارويني الذي يقوم على صرع الطرف الأقوى للطرف الأضعف.

فالقاهرة قد تم انتخابها تحت مبدأ الانتخاب الطبيعي لتكون عاصمة مصر العربية، فبعد أن كانت العاصمة في الجنوب (طيبة) لثمانمائة عام، وثم انتقلت للشمال (الإسكندرية) بنحو ألف عام، فازت القاهرة بخصائصها (الكثافة البشرية وخصائص الموقع الجغرافي والتركيبية السكانية) بأن تكون عاصمة مصر العربية^(١٥).

وتحت نفس المبدأ (مبدأ الانتخاب الطبيعي) تصبح مصر العربية هي القُطر العاصمة للوطن العربي، فمن حيث خصائص الموقع الجغرافي (قلب الوطن العربي) والتأثير الثقافي والثقل التاريخي والحضاري والكثافة البشرية (حوالي ربع تعداد العرب)، يجعل منها العاصمة الأمثل والقبلة السياسية الأجدر لكل الوطن العربي، وهذه الخصائص قد حددت سلفاً من قبل التاريخ والجغرافيا، فقيادة مصر للأمة العربية هي ركن أصيل من أركان البيان القومي ولا تكتمل عملية توحيد مصر للوطن العربي إلا بكونها القُطر العاصمة لدولة الوحدة العربية.

ناهينا عن الظرف القومي الراهن، الذي تمزعت فيه كل القوى العربية المؤثرة ولم يبق سوى مصر كقوة محتملة لها القدرة على تبني رسالة الوحدة العربية.

وهنا نسأل سؤالاً مباشراً: لماذا اختار نابليون مصر كي تكون قاعدة إمبراطوريته العربية التي من شأنها إضعاف تركيا من جانب، وفصل القوى الغربية- وعلى رأسها بريطانيا- عن مستعمرات الشرق من الجانب المقابل؟ والإجابة هي لأن مصر بها المقومات كي تكون القاعدة الحاكمة للوطن العربي.

وهذا لا يعني أن الحكم قاصر على المصريين، فلا يهم من يحكم أو ممن يتكون تركيب عناصر النخبة الحاكمة لدولة الوحدة العربية، فدولة الوحدة لكل العرب، كلهم سواسية فيها كأسنان المشط.

الأمة العربية والعالم الإسلامي: فكما أن الوطنية القُطرية الانعزالية تنال من الوطن العربي - كنيها من القُطر العربي الذي تتمكن منه - فأيضاً تنال القومية العربية الانعزالية من الوطن العربي، بحيث يضيق أفق القومية العربية على الوطن العربي حصراً وإنشاء دولة الوحدة العربية فقط، دون رسالة تحملها دولة الوحدة.

فالقوميون العرب الانعزاليون، ينبع فكرهم من منطلق أن العروبة سابقة على الإسلام، فهم يهملون دور الإسلام في تكوين الأمة العربية، وعلاقته باللغة العربية ذاتها، ولا يرون الإسلام إلا مجرد دين يؤمن به أغلبية العرب.

ففصل الإسلام عن العروبة، بل ومحاولة الترويج للتناقض فيما بينهم - تماماً كما يفعل دعاة الإسلام السياسي - ينال من القومية العربية كثيراً، ويحدد أفقها بشكل ينتقص من قيمتها.

وهذا ما يخالف ما يهدف إليه البيان القومي جملة وتفصيلاً، فوحدة الوطن العربي لها سياق خاص بالنسبة للبيان حتى إن لم يكن ضمن استراتيجيته المحدودة، فليس لكون السبب الوجودي (Raison d'etre) للبيان القومي هو دولة الوحدة العربية، يكون معنى هذا أنه ليس لها دور على مستوى المجتمع الإنساني، فالوطن العربي موصول بالعالم الإسلامي، ودولة الوحدة العربية لها رسالة إنسانية، والعالم الإسلامي هو مدخلها.

فالعالم الإسلامي هو الممتد من آسيا الوسطى شمالاً حتى جنوب شرق إفريقيا جنوباً، ومن جنوب شرق آسيا شرقاً حتى غرب إفريقيا غرباً، فهو قلب العالم الذي يتحكم في أهم منافذ بحرية، وأهم خطوطه البحرية والبرية، فيه ثروات طبيعية هائلة.

إن العالم الإسلامي يضم مختلف القوميات (الأترك والفرس والأكراد والملايو إلخ.....)، والإسلام دين إنساني، موجه لبني البشر أجمعين دون النظر عن النوع أو العرق أو اللغة، فالله - عز وجل - لا ينظر إلى صورة الإنسان (أي شكله ومظهره الخارجي) أو لسانه لكنه ينظر إلى قلبه (أي إيمانه وتقواه).

ولكن هذا لا يعني أن الأمة العربية ليس لديها دور خاص في العالم الإسلامي يسمو على القوميات الأخرى، فبجانب ثبوت ذلك تاريخياً؛ أن العالم الإسلامي كان في أوج قوته حينما كان تحت قيادة العرب، لكننا ما دمنا ننشد المستقبل فالأهم هو الكشف عن ذلك الدور الخاص بالعوامل الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية لعصرنا الراهن.

اللغة العربية، فالإسلام دين عربي اللغة، وأي مسلم في أي مكان في العالم لن يستطيع أن يصلي أو يقرأ ويفهم القرآن الكريم أو الأحاديث الشريفة دون أن يحتك باللغة العربية، كما أن الإبداع في الفكر الإسلامي والاجتهاد في الفقه لن يتحققا دون استخدام اللغة العربية، فاللغة العربية هي محور تناول الدين الإسلامي، وبالتالي فالأمة العربية أكرمها الله - عز وجل - باللسان العربي.

الثقل البشري، من حيث إن الأمة العربية هي القومية الأكثر ثقلاً ما بين سائر القوميات الأخرى في العالم الإسلامي، فهي الأكثر تعداداً، وهي التي لديها مخزون حضاري تراكمي يمتد لآلاف السنين، فهي تزخر بقدرة إبداعية هائلة وتنوع إنساني مميز.

الموقع الجغرافي، وبنسبة موقع الوطن العربي إلى موقع العالم الإسلامي، سنجد أن الوطن العربي يقع تقريباً في قلب العالم الإسلامي، كما أنه موقع يتحكم في خطوط المواصلات الدولية، هذا بالإضافة كونه مليئاً بالموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية.

وينعكس كل المقومات السابقة - في حال تفعيلها - على كون الأمة العربية هي الأقدر والأكثر أهلية لقيادة العالم الإسلامي دون أي قومية أخرى.

كما تبين أن الأمة العربية هي الأكثر أهلية والأكثر قدرة على قيادة العالم الإسلامي تحت مبدأ الانتخاب الطبيعي (الذي سبق أن ذكرناه)، وحتى إن قادت أي قومية أخرى - غير عربية - العالم الإسلامي فالعرب عاجلاً أو آجلاً سيعودون إلى الصدارة في القيادة والريادة، إلا في حالة واحدة، وهي اتباع منهج «فرق تسد» عبر إضعاف وتفريق العرب - لأنهم يمثلون القومية الأقوى والأكبر - من قبل أي قومية غير عربية تنتمي للعالم الإسلامي تسعى إلى قيادته،

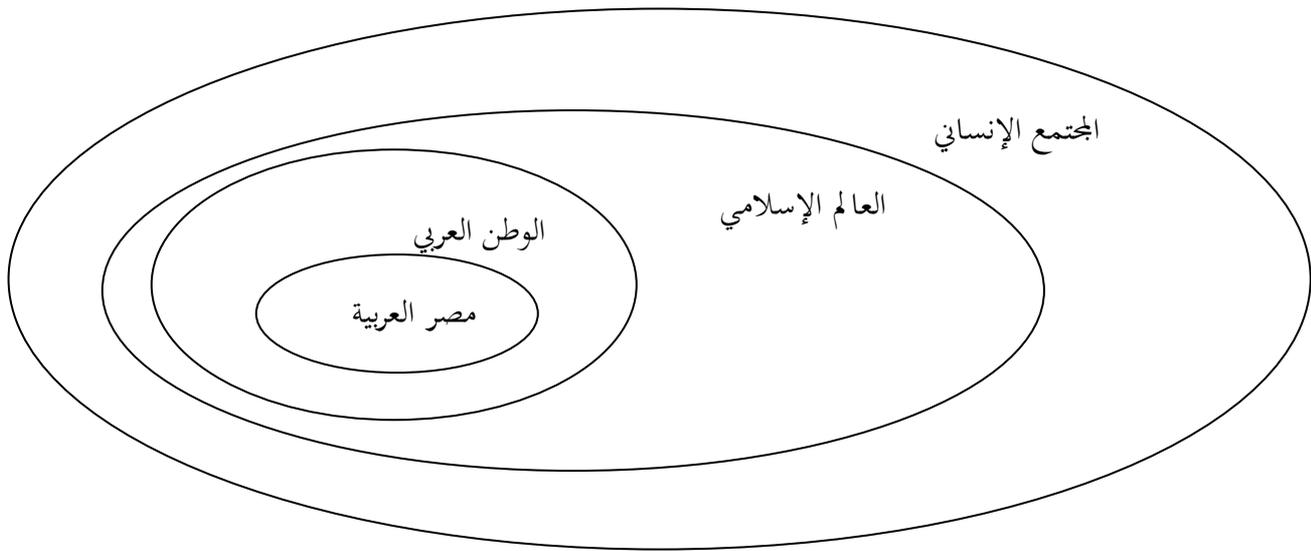
سوف يفتح المجال لوضع شاذ بسيطرة الأضعف على الأقوى، ما سينتج عنه إضعاف العالم الإسلامي كله بشكل عام.

ولا يمكن إهمال «المصالح القومية» للقوميات المختلفة المكونة للعالم الإسلامي، فالنزعة القومية للمجتمعات الإسلامية قائمة ومغروسة تاريخيًا ولا يمكن إزالتها، وقد ازدادت ترسخًا في العصر الحديث بعد توغل الدولة الحديثة ومؤسساتها في عمق المجتمع.

وفي حالة تبوء دولة الوحدة العربية مكانة في مقدمة العالم الإسلامي، وأصبح لديها نفوذ عليه، سنعكس ذلك إيجابًا على ثقلها الاستراتيجي عالميًا، ويزيد من مساحة تأثيرها في المجتمع الإنساني، ويفتح مجالًا أوسع للحضارة العربية الإسلامية كي تكون بديلاً حضاريًا للإنسانية.

وإذا تذكرنا ما ذكرناه أن معركة المائة عام تبدأ في مصر، وأن الثورة فيها وبها ومنها، فنستوعب أن صدى الثورة سيتحرك من مصر التي تمثل قلب الوطن العربي، ثم من الوطن العربي الذي يمثل قلب العالم الإسلامي، ثم من العالم الإسلامي الذي يمثل قلب العالم، وتكمن القضية في عنفوان الاندفاع المصري، فهذا العنفوان هو الذي سيحدد المدى الذي سيصل إليه صدى الثورة.

«فمصر العربية هي قلب الأمة العربية التي هي قلب العالم الإسلامي والذي هو قلب المجتمع الإنساني»



البُعد القومي من الزاوية الوطنية المصرية: «نود طرح مسألة التشابك في المصالح بين الوطنية المصرية والقومية العربية، على الرغم من أننا لا نؤمن بالمنفعة كدافع للوحدة العربية، في مقابل إيماننا العميق بأن الدافع هو عدم التفريط في حقوق الأمة التاريخية الذي يمثل التزامنا تجاه أجدادنا وحرصنا على مستقبل، هو دافع أقوى من أي منفعة، إلا أن هذا العنوان موجه لأولئك الذين يفضلون لغة المصالح البراجماتية على الروابط القومية وتأثيرها على الضمير العربي الحي.

فالأزمات الداخلية لأي مجتمع تجعله ينكفى على ذاته، والأزمات الطاحنة للمجتمع «العربي المصري» عزلته في حدوده وكبّلت حركته فيها، وهذا فشل ذريع للنظام الاجتماعي السياسي المصري الذي هو على أعتاب انهيار قد يهدد بتفتيت مصر إلى وحدات ما دون الدولة، فمدى نجاح النظام الاجتماعي السياسي المصري مرتبط ارتباطاً عضوياً بمدى تأثير المجتمع المصري خارج حدوده، فبقاؤه داخل حدوده كارثة، وعدم قدرته على الحفاظ على حدود دولته مهزلة تاريخية، مهما كانت الشعارات كمصر أولاً، أو نظريات عن القومية المصرية ذات الجذور الفرعونية، أو تبريرات أن مصر قُطر كبير قادر على أن يحيا مستقلاً بذاته، فهذا كله انعكاس للأزمة الحادة التي يمر بها المجتمع المصري والسقطة التي نالت منه، وجرحته في كبريائه، فكان رد الفعل هو الغلو في الوطنية الانعزالية ضيقة الأفق وفاقدة البصيرة.

فعلى مدار تاريخ مصر الطويل، وفي العصور السابقة للعصر العربي الإسلامي، لم تعزل مصر داخل حدودها، حيث إنها كانت تدرك أن أمنها يقع خارج حدودها وتحديداً في الشرق، ومواجهتها بقيادة تحتمس الثالث مع مملكة ميتاني خير مثال.

وتطور الأمر كثيراً بعد انصهار مصر في بوتقة الحضارة «العربية الإسلامية» واندماجها في الأمة العربية، بحيث أصبحت مصر قُطراً من أقطار الوطن العربي، فقد ازداد عمقها الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي والجيوعسكري عمقاً بعد عمق، واتسع مجالها الحيوي وتعقدت مصالحها الاستراتيجية العليا، لكن هذه العوامل كانت تؤمّن ضمناً في ظل قوة ونفوذ الدولة العربية- الإسلامية الجامعة، أما حينما تكون مصر دولة مستقلة كما حدث في مواضع مختلفة في تاريخها العربي الإسلامي، فلم تتبع الدولة المصرية «المستقلة» مطلقاً منهج الانعزال داخل حدودها.

فمصر من التاريخ الوسيط حتى التاريخ الحديث، كانت في ثلاثة مواضع لا غير:

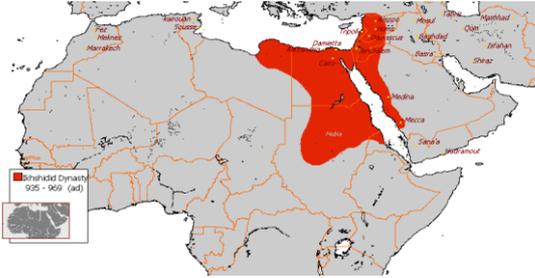
- الموضوع الأول: مصر إقليم من أقاليم إمبراطورية كبرى تدور في فلكها.
- الموضوع الثاني: مصر دولة مستقلة تمسك بقوة على زمام مستقبلها.
- الموضوع الثالث: مصر دولة مستقلة ظاهريًا لكنها خاضعة لقوى أكبر وتدور في فلكها.

ولا يهمنا أن نتعرض للموضوعين الأول والثالث لأنهما وجهان لعملة واحدة وهي فقدان الدولة المصرية قرارها المستقل، فهما إذاً غير جديدين بالنقاش أصلاً، وما نريد أن نُركّز عليه هو الموضوع الثاني فقط.

فمن التاريخ الوسيط حتى التاريخ الحديث، كانت مصر دولة مستقلة- أي هي قاعدة انطلاق الدولة- تمسك بزمام مستقبلها في سبعة مواضع:

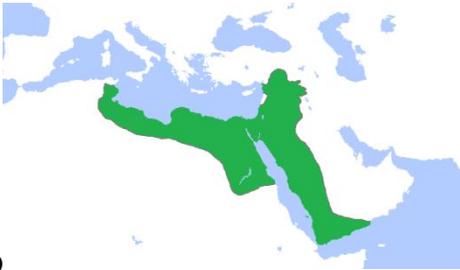
- مصر الطولونية
- مصر الإخشيدية
- مصر الفاطمية
- مصر الأيوبية
- مصر المملوكية
- مصر محمد علي
- مصر الناصرية*

* الحالة الخاصة لمصر الناصرية أنها كانت تعد إمبراطورية نفوذ، بمعنى أنها كانت أقطارًا تدور في فلك مصر الناصرية في صورة حلفاء إما طوعًا أو كرهًا (كالحالة الأردنية في معركة ١٩٦٧ م مثلاً)، مع استثناء سوريا التي تم ضمها في الوحدة مع مصر في «الجمهورية العربية المتحدة».



(١٧)

مصر الإخشيدية



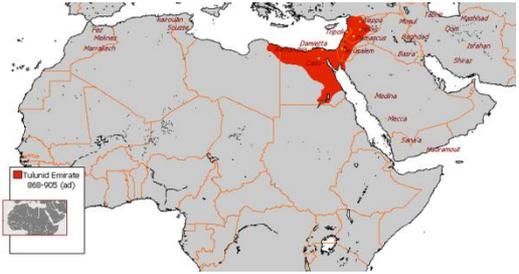
(١٩)

مصر الأيوبية



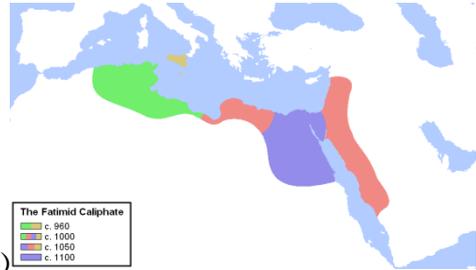
(٢١)

مصر محمد علي



(١٦)

مصر الطولونية



(١٨)

مصر الفاطمية



(٢٠)

مصر المملوكية

سنجد في كل هذه المواضع من تاريخ مصر، أنها لم تكن إطلاقاً معزولة داخل حدودها السياسية، كما سنجد أنها كانت تسير في أربعة اتجاهات رئيسية وبالتوازي، حتى تتوافر مقومات الدولة المستقلة القادرة على الحياة، الدولة التي تؤمن مجالها الحيوي، مع اختلاف المدى الذي وصل إليه سلطان الدولة المصرية، طبقاً لحسابات قدرتها ونفوذها وقوة نظامها الحاكم.



وهذه الاتجاهات الأربعة هي:

- الاتجاه الأول صوب الشرق (المشرق العربي)
- الاتجاه الثاني صوب جنوب الشرق (جنوب الجزيرة العربية)
- الاتجاه الثالث صوب الغرب (المغرب العربي)
- الاتجاه الرابع صوب الجنوب (السودان)

وهل هناك أغلى من الوجود؟ فالوجود المصري مهدد بزحف حزام النار المحيط عليها، فإذا لم تطفئ مصر هذه النيران بنفسها فستزحف عليها لا محالة.

كما أن القرن الحادي والعشرين قد أغلق الباب في وجه الدول المتوسطة والصغيرة على صناعة قرار مستقل خاص بمستقبلها، فالنظام العالمي يعتمد على الوحدات الجيوسياسية العملاقة ك(الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، الهند، روسيا)، والتكتلات الكبرى كالاتحاد الأوروبي، القادرة على النفاذ بقدراتها الهائلة من خلال الكيانات المتوسطة والصغيرة في مختلف بقاع الأرض، فالقوى المركبة لأقطار الوطن العربي هي القوى القادرة على قول جملة «لا، هذا ضد مصالحنا»، ومصر المنعزلة داخل حدودها ستعصف بها طواحين القوى الكبرى التي ستملي عليها شروطها واحداً تلو الآخر.

فلماذا تنعزل مصر داخل حدودها وتكتفي بثروة بشرية محدودة، وتحرم نفسها العمق البشري «العربي» الذي يمكن استثماره ك:

- قوة إبداعية ثقافية
- قوة إبداعية علمية
- عمق بشري عسكري
- قوى عاملة

ولماذا تنعزل مصر داخل حدودها وتكتفي بمساحة جغرافية محدودة، في مقابل حرمانها من استثمار مساحات جغرافية هائلة للمنطقة العربية تضم:

- مواقع استراتيجية تحتل قلب العالم وتتحكم في خطوط مواصلاته البحرية والجوية
- مفاصل استراتيجية كمضيق جبل طارق ومضيق باب المندب ومضيق هرمز بالإضافة إلى قناة السويس
- سواحل بامتدادات هائلة تطل على المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي

ولماذا تنعزل مصر داخل حدودها وتكتفي بموارد اقتصادية محدودة جدًا- أقل من احتياج سكانها- وتحرم من موارد اقتصادية هائلة يزخر بها الوطن العربي، منها:

- موارد الطاقة
- رقعة زراعية هائلة
- موارد اقتصادية أخرى متنوعة

وإذا أمعنا النظر إلى العناصر السالفة الذكر، سنرى أنها تشكل ملامح العمق الجيواستراتيجي بأركانه الرئيسية من عمق جيوسياسي وجيوثقافي وجيواقتصادي وجيوعسكري، لنسأل سؤالاً مباشرًا: أليست هذه مقومات الدول العظمى؟

ولهذا فمن المنظور البراجماتي الوطني، يجب على مصر توظيف كل طاقاتها لتتوسع خارج حدودها بغرض تأمين مصالحها الحيوية والسيطرة على عمقها الجيواستراتيجي، وهو ما لن يتحقق إطلاقاً بانعزال مصر داخل حدودها.

وبمناسبة «توسع مصر خارج حدودها» فلقد قرأنا طرحاً للتوسع الاستعماري المصري في المحيط العربي، واستُخدم لفظ «الإمبريالية المصرية» فيها^(٢٢)، ولهذا فنحن نرى أهمية تصفية هذا الطرح بالحجة، نظراً لأن رواجها سيضر بمصر كثيراً، في ظرف تاريخي غاية في الدقة والخطورة.

فمن دعوا إلى هذه الفكرة لم يتدبروا جيداً في أداء عمالقة الإمبريالية ذاتهم، فلماذا ادعى نابليون الإسلام حينما جاء إلى مصر مستعمراً؟! وأكمل ادعاءه بأنه أتى لمحاربة المماليك ونصرة الإسلام في مصر؟^(٢٣) هذا لأن قوة التأثير الديني والثقافي أقوى من تأثير قوة المدفع، وأن نابليون داهية في التخطيط الاستراتيجي فهو يعلم جيداً أن الروابط الدينية والثقافية قادرة على التعايش لفترة أطول كثيراً من الإخضاع بقوة المدفع.

ولكن نابليون فشل لأنه بنى بناءً سليماً على غير أساس، فلا هو قائد مسلم ولا هو جاء لنصرة الإسلام، فهو كان امبريالياً قحاً ومُحتلاً غاصباً لا غير.

فكيف لنا اللجوء للتوسع الإمبريالي العسكري ومصر في وسط بحر من العروبة، فالطريق مُمهّد سلفاً من قبل التاريخ والجغرافيا للتحرك شرقاً وجنوباً وغرباً، وكل المطلوب هو تفعيل المقومات التي أوجدتها حركة التاريخ بوحدة اللغة والدين والثقافة والتراث، بالإضافة إلى التصدي لتحديات الحاضر والسعي لتأمين ضرورات المستقبل، وتوجّتها الجغرافيا بالتواصل الجغرافي والحدود الطبيعية، فالوطنية المصرية السليمة ستفضي إلى القومية العربية.

كل ما سبق وأشرنا إليه من فكرة «الدولة المنقوصة» و«حتمية توسع حدودها» ينسحب على كل قطر عربي، ويجوز تطبيق القومية العربية من الزاوية الوطنية- وإن اختلفت ظاهرياً- على الوطنية التونسية واليمنية والسورية إلخ... فلا سبيل إلا باندماج كل هذه الأقطار في دولة الوحدة العربية.

المرجعية الإسلامية للدولة:

إن الدين الإسلامي صالح لكل زمان ومكان، وهنا تكمن قوته، فهو دين موجه لأي إنسان أيًا كان مكانه أو زمانه، ومهما كانت ثقافته أو عرقه، والإسلام يمكن أن نشبهه بالمبنى ذي الأربعة طوابق، وهي العقيدة والأخلاق والعبادات وبناء المجتمع.

والثلاثة طوابق الأولى التي تمثل العقيدة والأخلاق والعبادات، هي موجهة بالأساس لبناء الفرد، وبالتالي خارج مجال نقاشنا.

أما الطابق الرابع، الذي يمثل بناء المجتمع، فهو لب مجال نقاشنا، بهدف حل أي تناقض مزعوم ما بين الإسلام كمرجعية للدولة وما بين القومية العربية، فمروجو هذا التناقض إما ينتمون للإسلام السياسي الذي يسوي القومية العربية بقوميات العالم الإسلامي كمسألة هامشية غير مهمة، وإما علمانيين يريدون طمس أي أثر إسلامي من المجال العام.

فما دام الإسلام نزل لكل مجتمع في أي زمان وكل مكان، إذًا فهو بالقطع يتمتع بالمرونة في التعاطي مع شؤونه وأحواله، فالمجتمعات متغيرة بطبيعتها، من حيث التطور من زمن لآخر، أو تباين الموارد الثقافية من مجتمع لآخر، وغيرها من العوامل المتغيرة سواء بطبيعة المكان أو تأثير الزمان.

وهذه المرونة تعني أن الناس أدرى بشؤونهم، والمجتمعات أدرى بمصالحها طالما كانت ضمن مقاصد الإسلام، والتي هي تحقيق العدل والحرية والارتقاء بأحوال المجتمع والتقدم به، والمرجعية الإسلامية للدولة لا تعني القيود التي تكبل الحركة في اتجاه المستقبل، أو شل حركة الارتقاء بالمجتمع، ولا المرجعية الإسلامية تفضي إلى صب الحاضر والمستقبل في قالب الماضي، بل هذه المرجعية تمثل قوة دافعة للأمام وسلاحًا للنهضة، مع إعلاء قيمة الإنسانية، وإعمار الأرض مع الحفاظ على الطبيعة وعدم الإخلال بتوازنها.

فالمرجعية الإسلامية للدولة تعني دولة مدنية مرجعيتها الإسلام، وهذه المرجعية متمثلة في الشريعة الإسلامية، الشريعة التي تهدف إلى تحقيق العدل والحرية وتقدم المجتمع وارتقاء الإنسان.

وكل من يدعو لدولة دينية تخلط ما بين الدين والدولة فهو بعيد عن المرجعية الإسلامية للدولة، وكل من يحول الشريعة من وسيلة (للعديل والتقدم) إلى غاية في حد ذاتها، تصب الحاضر والمستقبل في قالب ما كان وفات، فهو يسير بعيداً عن مقاصدها.

ألم ينتبهوا إلى قول الأستاذ الإمام «محمد عبده» «أصل من أصول الإسلام انتقل إليه - وما أجله من أصل - قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها، هدم الإسلام بناء تلك السلطة، محا أثرها، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم، لم يدع الإسلام لأحد بعد الله ورسوله سلطاناً على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، على ان الرسول عليه السلام كان مبلغاً ومذكراً، لا مهيمناً ولا مسيطراً»^(٢٤).

كما أن الغرض من عرض هذا العنوان، هو تمييز البيان القومي عن العلمانية كمرجعية للدولة، فلا نجد مبرراً للسعي لفصل الدين عن الدولة، فلماذا لا نكتفي بمجرد التمييز ما بين الدين والدولة، مع الحفاظ على الإسلام كمنظومة قيم تمثل مرجعية الدولة، حتى لا تسقط الدولة في حفرة النسبية المطلقة لعدم وجود منظومة قيم تعمل كمرجعية.

وسمعنا كثيراً مقولات تردد بخصوص هذا الشأن، مفادها أن الدولة كيان مادي، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها منظومة قيم تمثل مرجعية حركتها، لا إسلامية ولا غيرها، وردنا أن هذا مفهوم منقوص عن ماهية الدولة، فالدولة هي إقليم وشعب وسلطات تمارس السيادة، فهي إذاً كائن حي يعبر عن وجود شعب، له تاريخ وتراث، وسلطات الدولة الوطنية يتبوأ مواقعها أبناء الشعب، وبالتالي فالقول بأن الدولة كيان مادي وانعكاس لعلمانية لنظرة فلسفية مادية للكون (نظرة علمانية بحق)، حولت الإنسان ذاته إلى مادة استعمالية، وهو ما يقف البيان القومي ضده بالمرصاد.

البُعد الاشتراكي :

أولا نود الإشارة إلى محدودية تعرضنا للاقتصاد وهذا لاقتناعنا التام برأي الاقتصادي البريطاني الشهير «جون مينارد كينيز»، القائل بأنه لا يوجد نظرية اقتصادية عامة تمثل الحقيقة الاقتصادية المطلقة، بل إن قانون الاقتصاد العام هو الخضوع للتجربة والخطأ، وبالتالي نستخلص من هذا الرأي، أن النظريات الاقتصادية ما هي إلا نظريات نسبية، نابعة من معطيات تاريخية معينة، لعلاج أوضاع محددة ضمن رؤية استراتيجية للدولة وفلسفتها الاجتماعية، وبناء على ذلك نعود لرأي «كينيز» القائل بأن الاقتصاديين هم فنيون بأكثر منهم مُنظرين، فالاقتصاديون مهمتهم ضبط أوضاع معينة وعلاج خلل محدد طبقاً للرؤية الاستراتيجية الأشمل للدولة وفلسفتها الاجتماعية، ولا يحق لأي اقتصادي أن يبني الاقتصاد على أسس نظرية اقتصادية معينة يعتقد هو بأنها تمثل الحقيقة الاقتصادية المطلقة، وبما يترتب على ذلك تشكيل المجتمع وإعادة تنظيم الدولة على أساس هذه النظرية الاقتصادية، ويتحول الاقتصاد إلى غاية في حد ذاته بدلا من أن يكون وسيلة لبناء المجتمع على أسس فلسفية معينة، حتى لو على كانت النتيجة مجتمعا غير متوازن، وبناء على ذلك، فالبيان القومي يعرض الفلسفة الاجتماعية- ويضع لها الأولوية- التي تحدد إطار عمل الاقتصاديين عند تطبيقه على أرض الواقع⁽²⁵⁾.

البُعد الاشتراكي ليس المقصود به الاشتراكية العلمية بمعناها الشامل كمبدأ أممي يصطدم مع مبدأ القوميات، كأيدولوجيا علمانية تفسر حركة التاريخ طبقاً للصراع الطبقي، وتؤمن بأن الحتمية التاريخية ستؤدي في النهاية بسيادة طبقة البروليتاريا، وإقامة المجتمع الشيوعي.

وإنما المقصود بالبُعد الاشتراكي أن يكون أداة الثورة الاجتماعية على النظام الاجتماعي السياسي القائم، بهدف إعادة صياغة بنيته الطبقيّة، في سبيل إنشاء بناء اجتماعي جديد لمجتمع اشتراكي تعاوني، يتمتع بالعدل الاجتماعي، فتزيد قدرته على تحمل عبء الرسالة القومية العربية.

وإذا كان دور الدولة ومساحة تدخلها في الاقتصاد تحدده فلسفتها الاجتماعية والسياسية، فالبُعد الاشتراكي في البيان القومي المقصود منه السماح للدولة باستخدام الآليات الاشتراكية لزيادة مساحة دورها في إدارة الاقتصاد، كآلية التخطيط المركزي وآلية الاقتصاد الموجه (في سبيل بناء البنية الاقتصادية التي تؤهل مصر من لعب دور قوة التوحيد

المركزية)، كما تساهم الآليات الاشتراكية في إدارة الدولة للثروة الوطنية- المحدودة أصلاً- لإعادة توزيعها طبقاً وجغرافياً.

أثر التاريخ والجغرافيا: لاستيعاب البعد الاشتراكي انعكاسه على النظام الاجتماعي السياسي، يجب أولاً استيعاب جذوره التاريخية، وهذا يكون بالتطرق لتأثير خصائص الموقع (الجغرافيا) ومؤثرات الموروث التاريخي على تكوين طبيعة المصريين.

إن مصر عبارة وادٍ يشق الصحراء الملتفة حوله بنهر النيل الذي يجري من الجنوب إلى أن يصب في البحر الأبيض المتوسط، وتعتمد الحياة في مصر على نهر النيل اعتماداً كلياً، وهذا ما يفسر محدودية رقعة المعمور بمصر بالمقارنة مع مساحتها الكلية (حوالي ٥٪ فقط).

فكما وضع الدكتور «جمال حمدان» ببراءة فريدة⁽²⁶⁾ أن مصر على مدار تاريخها الطويل دولة زراعية في المقام الأول، وزراعتها زراعة ري بالأساس، فهي تعتمد على النهر اعتماداً كلياً في الري (وسائل الإنتاج)، وهذا يفرض فرضاً وجود قوة محايدة لها سموها على سائر الدولة (سلطة الدولة المركزية) تقوم بتوزيع مياه الري بالعدل وتضبط مياه النهر في حالة ارتفاع أو انخفاض منسوبه (سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج)، عن طريق التخطيط لإنشاء الترع والمصارف (مركزية التخطيط)، كما فرضت محدودية مساحة الرقعة الزراعية وموقعها في الوادي على الفلاحين المصريين الأداء الجماعي التعاوني كصيغة الإنتاج الأمثل، هذا وإلا نشبت صراعات حادة في حالة غياب سيطرة سلطة الدولة (الحكومة المركزية)، فإذا أخذنا في الاعتبار الاعتماد الكلي للاقتصاد المصري على الزراعة، ومحدودية الرقعة الزراعية، مع اعتماد الزراعة الكامل على مياه نهر النيل كمصدر الري، تبين ضرورة وجود قوة مركزية ومحايدة لتوزع وتضبط مياه النهر، وإلا فستحجز جماعات الفلاحين الأقرب من مصادر الري المياه لصالحهم ولصالح توسيع رقعتهم الزراعية، على حساب جماعات الفلاحين الأبعد، وسينتج عن هذه الأوضاع صراعات دموية حادة على مياه النهر، وستعم الفوضى في شتى أرجاء الدولة.

ولهذا فالموروث التاريخي وخصائص الموقع الجغرافي قد فرضا أثرهما على جينات الدولة المصرية، من جهة مركزية السلطة السياسية ومحورية الدور الذي تلعبه في حياة المصريين، بحكومة عادلة تتمتع بالقوة، ومن الجهة الأخرى ضرورة السلوك الجماعي التعاوني للمصريين، الذين يمكن اعتبارهم أول شعب طبق الجماعة التعاونية في تاريخ الشعوب والأمم.

وبالنسبة للمستقبل، فالبيان القومي يهدف لإنشاء سلطة مركزية قوية وعادلة، يكون لها اليد العليا في إدارة الشأن الاقتصادي، ليفتح أمامها المجال لفرض العدالة في توزيع الثروة الوطنية، وبالتالي تزيد إمكانية تحقيق العدالة في توزيعها، لتتحقق على أثره العدالة الاجتماعية للنظام الاجتماعي السياسي الجديد، فسلطات الدولة إذاً هي أهم أدوات الثورة الاجتماعية.